

بيان

عندما يعرض القمع البوليسي الآليات الديمقراطية للدولة قبل ثلاث أيام من إستفتاء رئيس الجمهورية

احتج اليوم العديد من التونسيين و التونسيات بدعوة من مجموعة من التنظيمات المدنية و الشبابية بشارع الحبيب بورقيبة رفضا لدستور رئيس الجمهورية الذي لم يقتصر على إحتكار كل السلط بموجب دستوره المعروف للإستفتاء بل بين بالكاشف عن رغبته في إمتلاك شارع الثورة و اللاتفاف على أهم مكتسبات 17 ديسمبر/ 14 جانفي ألا و هو حرية التعبير الذي ضحى من أجله الشعب التونسي بدماء أولاده و بناته.

وشهدت أغلب شوارع العاصمة وخاصة المؤدية لشارع الحبيب بورقيبة اليوم 22 جويلية 2022، تطويقا بمئات الأعوان من مختلف الفرق الأمنية محصنين بعتاد هائل كان جاهزا مسبقا لقمع التحرك و الفتك بالرافضين و الرفضات العزل لإستفتاء رئيس الجمهورية

و هو ما تم بالفعل بمجرد تجمع المتظاهرين و المتظاهرات و محاولتهم التحرك داخل شارع الثورة حيث قام الجهاز الأمني بالتنكيل بالمحتجين/ات و سلاحهم/ن بالإضافة لإستعمال الغاز المسيل للدموع بطريقة مباشرة في وجوه الحاضرين و من بينهم الصحفيين و الصحافيات و أمام بث حالة الرعب في المجموعة تم خطف عدد من المشاركين/ات بطريقة مدروسة سابقا اذ تم استهداف الناشط الكويري صلب دمج الجمعية التونسية للعدالة و المساواة سيف العيادي و السياسي وأئل نوار و غيرهن من المعارضين و المعارضات للعودة لمربع الدكتاتورية و الذين لا نعرف عددهم/ن اذ حرموا من حقهن في الحصول على محامي في خرق تام للقانون عدد 5 لسنة 2016 المنظم لإجراءات الإحتفاظ و هو ما أكده محامي جمعية دمج الذي منع من ممارسة عمله الى حد لحظة كتابة هذا البيان

و عليه فإن الجمعيات و المنظمات الممضية أسفله عن

تحمل الدولة التونسية و على رأسها رئيس الجمهورية و وزير الداخلية المسؤولية التامة عن السلامة الجسدية لجميع الموقوفين و الموقوفات.

تؤكد دعمها المطلق لكل أشكال التظاهر و الاحتجاج و التجمع و التعبير التي تعتبرها أحد أهم مكتسبات الثورة و ستبقى آليات ضغط مستمرة و مؤثرة عن منظومة الحكم من أجل مراجعة سياسات التنمية و مقاومة الفساد و الإرهاب و كل مقومات الاستبداد و إحترام الحقوق و الحريات

تندد بالقمع البوليسي الذي استهدف المتظاهرين و المتظاهرات و تدعو للسلطات القضائية لتحمل مسؤولياتها و فتح تحقيق في الممارسات الأمنية التعسفية التي طالت عددا هاما من المحتجين/جات مما ألحق بهم/ن أضرارا بدنية بالغة من أجل تطبيق القانون و وضع حد لسياسة الإفلات من العقاب.

الإفراج الفوري عن الموقوفين و الموقوفات على خلفية ممارستهم/ن لحقوقهم/ن المشروعة بالقانون
و وقف كل التبعات القضائية في حقهم/ن

:الجمعيات الموقعة

دمج الجمعية التونسية للعدالة و المساواة

المنظمة التونسية للأطباء الشبان

الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

الجمعية التونسية للدفاع عن الحقوق الفردية

جمعية بيتي

ائتلاف أوتكاست

جمعية كيان

الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان- فرع باردو

جمعية تقاطع للحقوق و الحريات

جمعية افريقية

المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية و الاجتماعية

الجمعية التونسية للوقاية من الأمراض المنقولة جنسيا مكتب تونس

جمعية صوتكم

المنظمة التونسية لمناهضة التعذيب

بوصلة

منظمة وسط رؤية

القيادات الشابة تونس

الراقصون المواطنون الجنوب

الجمعية التونسية للوقاية الإيجابية

محامون بلا حدود

جمعية تفعيل الحق في الاختلاف

مدى جربة

معا

اولادنا سوسة

تونس التي نريد

منظمة أخصائون نفسيون العالم

جمعية النساء و المواطنة

تجديد وانتماء